

بيان صحفي
١٧ سبتمبر ٢٠٠٩

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩ تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة ٠,٢٥% ليصبح ٨,٢٥% للإيداع و ٩,٧٥% للإقراض سنويا مع الإبقاء علي سعر الائتمان والخصم دون تغيير.

استمر معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الانخفاض ليصل إلي أدني مستوي له خلال ٢٠ شهرا حيث بلغ ٩% في أغسطس ٢٠٠٩ مقارنة ب ٩,٩% في يولييه ٢٠٠٩، وهبوطا من الذروة التي بلغها المعدل في أغسطس ٢٠٠٨ حيث كان ٢٣,٦%. وقد استمرت بنود الطعام التي تتسم أسعارها بالتقلبات الحادة، وهي الفاكهة والخضروات، في أن تكون العامل الرئيسي في تغير مستوي معدل التضخم وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين، وبينما كان للتغيرات غير المواتية في أسعار هذه البنود الأثر في الحد من سرعة انخفاض معدل التضخم إلا أنها لا تمثل ضغوطا تضخمية أساسية، ذلك أن معدل التضخم مستبعدة منه أثر الفاكهة والخضروات بلغ تراكميا ٤,٢% خلال الثمانية شهور الأولي من عام ٢٠٠٩ مقارنة ب ١٤,٤% خلال ذات الفترة من عام ٢٠٠٨ بما يعكس التغيير الواضح في ديناميكية التضخم. ومع ما تقدم ورغم أن معدل التضخم الأساسي من المتوقع أن يظل في الفترة القادمة في الحدود المقبولة لدي البنك المركزي المصري، فمن المحتمل أن يحقق معدل التضخم وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعا متدرجا خلال الشهور القادمة نتيجة تلاشي أثر انخفاض الأسعار خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وقد أخذ ذلك في الاعتبار في توجهات السياسة النقدية للبنك المركزي المصري.

وفي ذات الوقت سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧% خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وهو نمو أفضل مما كان متوقعا في بداية الأزمة المالية العالمية، وإن ظل أقل من متوسط المعدل خلال الثلاث سنوات السابقة البالغ ٧%، وهناك مؤشرات إيجابية تشير إلي انخفاض في معدلات التباطؤ في الاقتصاد العالمي خلال الشهور الأخيرة وتحسن التوقعات المستقبلية الخاصة به. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك، إلي جانب الإجراءات المالية والنقدية المتخذة محليا، إلي توافر مناخ إيجابي للاقتصاد المحلي.

وبناء علي ما تقدم فإن لجنة السياسة النقدية تري أن المستوي الحالي لأسعار العائد لدي البنك المركزي المصري مناسباً وداعماً لتحسن الاقتصاد المحلي، ويؤدي في ذات الوقت إلي الحفاظ علي معدل التضخم الأساسي في الحدود المقبولة لدي البنك المركزي المصري.

وسوف تستمر لجنة السياسة النقدية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاحتواء التأثيرات السلبية علي الاقتصاد المحلي الناجمة عن الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، مع مراعاة ألا يتعارض ذلك مع هدف استقرار الأسعار.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد – وحدة السياسة النقدية

ت : ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg